منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

أهداف
التنمية المستدامة

اليونسكو تدفع قدماً إلى الأمام

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١
تصدير للمديرة العامة

٢
المقدمة

٣
مبادئ خطة عام ٢٠٣٠

٤
الأولويتان العامتان لليونسكو: المساواة بين الجنسين وأفريقيا

٥
اليونسكو تدعم ثورة البيانات عبر أهداف التنمية المستدامة

٦
إسهام اليونسكو المباشر في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة

٨
التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة للجميع

١٠
تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف

١٢
حماية المحيطات وإدارتها بصورة مستدامة

١٤
فهم التحولات الاجتماعية من أجل مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع وقائمة على الحقوق

١٦
الثقافة بوصفها قوة محركة ومعززة للتنمية المستدامة

١٨
حرية التعبير وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف

فريق عمل اليونسكو الخاص المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
http://en.unesco.org/sdgs

© Christian Mueller / Shutterstock

© اليونسكو 2017

صدر في عام 2017 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه - التقاسم بالمثل (CC-BY-SA 3.0 IGO)
(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo 3.0 IGO).
ويقبل المستفيدون، عند استخدام مضمون هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.
(http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar)

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

تولى مكتب التخطيط الاستراتيجي/شعبة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة إعداد هذا المنشور بالاستناد إلى مساهمات قيمة من جميع قطاعات البرنامج، وإدارة أفريقيا، وقسم المساواة بين الجنسين، ومعهد اليونسكو للإحصاء، ومكتب العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور ومكتب المديرة العامة.

BSP-2017/WS/1

تصدير للمديرة العامة

وضعت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال أهدافها الإنمائية المستدامة السبعة عشر، إطاراً جريئاً وجديداً للتعاون في مجال التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتطمح هذه الخطة إلى ضمان الرخاء والرفاهية لجميع النساء والرجال، وحماية كوكبنا وتعزيز أسس السلام. وتُعد هذه الخطة بفضل أهدافها السبعة عشر خطة فريدة لم يسبق لها مثيل من حيث عالميتها وطموحها وشموليتها وحرصها على استيعاب الجميع وعدم تَخلُّف أي أحد عن الركب.

وتتطلب هذه النقلة النوعية أن نعمل جميعاً بطرق جديدة. ولما كانت جميع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة مترابطة فيما بينها فإن من الضروري اعتماد نهوج شاملة والتأكيد على أهمية الشراكات والربط بين السياسات والعمل. ولكي تسير الخطة قُدماً إلى الأمام، لا بد لها أن تستند إلى الملكية الوطنية للتنمية، وإلى تعبئة الأنشطة الفعالة والموارد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وتتمثل السمات الرئيسة للخطة الجديدة في الشمول والتكامل والعالمية. ولا بد أيضاً من توفر «القوة الناعمة» أو الأساليب الناجعة لدفع عجلة هذه الخطة قدماً إلى الأمام.

وتتجلى في هذا السياق أهمية الأهداف والمهام العالمية لليونسكو الساعية إلى المساهمة في بناء السلام والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والحوار بين الثقافات من خلال التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات. وتعتبر حقوق الإنسان وكرامته نقطة الانطلاق لعمل اليونسكو والمعيار لتقييم نتائجه، مع التركيز على الفئات الأكثر حرماناً واستبعاداً وعلى البلدان والشرائح الاجتماعية التي تُركت بعيداً خلف الركب السائر في طريق النمو والتقدم. وتقوم اليونسكو بتعميم أنشطة محددة في برامجها لصالح الشباب والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والجماعات الاجتماعية والإثنية المهمشة، وبضمنها الجماعات الأصلية والمجتمعات المحلية، هذا إلى جانب التركيز على الأوليتين العامتين وتعميمهما في جميع برامجها، أي تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية. وتركز المنظمة أيضاً على العمل مع البلدان التي تشهد نزاعات أو أزمات أو المتضررة من الكوارث، من أجل تعزيز قدراتها على الصمود والتكيف.

وتبذل اليونسكو قصارى جهدها، من خلال نهوج جديدة وابتكارية ومتكاملة، لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها في مجالات شتى: ابتداءً من النهوض بالتعليم الجيد الشامل للجميع وحتى تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الموارد المائية، واستدامة المحيطات والمحافظة على التنوع البيولوجي؛ ومن النهوض بالمدن المستدامة، وترسيخ الاندماج الاجتماعي، والتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، إلى الحد من الطرف العنفي و«التطهير الثقافي»، والدفاع عن حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام.

وتقوم اليونسكو بدور هام فيما يتعلق بتوفير البيانات التي تعتبر مسالة حيوية في هذا السياق. فالمنظمة مسؤولة عن جمع ونشر البيانات بشأن المؤشرات العالمية والمواضيعية اللازمة لاستعراض ومتابعة العديد من هذه الأهداف. وإذ تركز أنشطة اليونسكو على أهداف التنمية المستدامة التسعة التي لها صلة مباشرة بولاية اليونسكو، فإن من شأن هذه الأنشطة أيضاً التأثير على جميع الأهداف الأخرى.

وتعمل اليونسكو على مختلف الأصعدة من أجل مساعدة البلدان على إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والميزانيات الوطنية، ودعم عملية المتابعة والمراجعة. ومن ذلك تقديم المشورة المعيارية والسياساتية القائمة على الطلب والأدلة في مجالات اختصاص المنظمة وتوفير الوسائل اللازمة لبناء القدرات فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها وأمور أخرى. ويشمل عمل اليونسكو أيضاً عقد شراكات متعددة الأطراف ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين هذه وبلدان الشمال. وقد قمت بإنشاء فريق عمل خاص معني بخطة عام ٢٠٣٠ لضمان جدوى وفعالية وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لدعم البلدان من أجل المضي قدماً بالخطة الجديدة وتنفيذها واستعراضها.

إن تسريع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر ضروري لا بد منه لحقوق الإنسان والتنمية والسلام. وهو الوعد الجماعي الذي قطعناه على أنفسنا، كأمم متحدة وحكومات وجمهور، ببناء مستقبل أفضل للجميع. وتقع على عاتقنا اليوم مسؤولية تحقيق الآمال المعقودة على التزامنا هذا من خلال عمل كل ما في وسعنا لترجمة الوعود إلى واقع ملموس. وهذا ما تعهدت به اليونسكو سابقاً وما تتعهد به اليوم والسنوات القادمة.

Irina Bokova

إيرينا بوكوفا
المديرة العامة لليونسكو

© UNESCO

تبذل اليونسكو قصارى جهدها، من خلال نهوج جديدة وابتكارية ومتكاملة، لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها في مجالات شتى.

المقدمة

ساهمت اليونسكو مساهمة فعالة في صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ – بالاستناد إلى ولايتها الإنسانية ومن خلال تعبئة جميع شركائها والأطراف المعنية. وتبرز هذه الخطة، التي قوامها الناس والتي وضعها الناس من أجل الناس، الأهمية الحيوية للقدرات والمهارات والمعارف البشرية اللازمة للتكيف مع التحديات والفرص التي يتيحها الحاضر والمستقبل والاستجابة لها، والتي ما زال العديد منها مجهولاً. وتمثل الملكية الوطنية لمقومات التنمية وخططها وسياساتها والدعم على المستوى القطري حجر الزاوية في تنفيذ هذه الخطة، التي تستند إلى ما تحقق من انجازات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وإلى الدروس المستخلصة من هذه التجربة، وتسعى إلى استكمال المسيرة وبلوغ الأهداف والغايات التي قصر عن تحقيقها ذلك الإطار.

وخطة عام ٢٠٣٠ هي خارطة طريق عالمية ترتبط استراتيجياً بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا، وإعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة الشاملة للجميع.

وتعطي خطة عام ٢٠٣٠ زخماً جديداً لأنشطة اليونسكو على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. كما تعطي مكانة متميزة للمساهمة الأساسية للتعليم الجيد والشامل على جميع المستويات، وأهمية فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف ٤ للتنمية المستدامة).

وتفتح الخطة آفاقاً جديدة من خلال الاعتراف بالأهمية المتنامية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال التنمية المستدامة (الهدف ٩ للتنمية المستدامة). وتضم الخطة مجموعة من الأهداف الطموحة في مجال المياه العذبة (الهدف ٦ للتنمية المستدامة)، والتنوع البيولوجي (الهدف ١٥ للتنمية المستدامة)، والبحار والمحيطات (الهدف ١٤ للتنمية المستدامة)، وتغير المناخ (الهدف ١٣ للتنمية المستدامة)، وكلها تعتبر أولويات أساسية لدى المنظمة. وترى الخطة أن انتفاع الجمهور بالمعلومات وضمان سلامة الصحفيين من العوامل التي تسرِّع عملية التنمية وتعزز الحكم الرشيد وسيادة القانون (الهدف ١٦ للتنمية المستدامة). وعن طريق التراث والإبداع، تسعى الخطة إلى تعزيز الثقافة باعتبارها من العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة. وتشدد الخطة كذلك على أهمية جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف ١١ للتنمية المستدامة)، وعلى استرداد الأصول المسروقة وإعادتها (الهدف ١٦ للتنمية المستدامة) ويشمل ذلك الحد من الاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية. وتدعو الخطة إلى إقامة مجتمعات شاملة للجميع، يسودها العدل والسلام والإنصاف، وترتفع فيها عالياً رايات المعرفة والتراث والتنوع. كما تعزز الخطة حقوق الإنسان وتركز بقوة على المساواة بين الجنسين (الهدف ٥ للتنمية المستدامة).

وتعمل اليونسكو على تكييف أساليب عملها على نحو يسمح لها بتقديم دعم فعال للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويشمل ذلك توسيع نطاق شراكاتها المتعددة الأطراف؛ والتوجه نحو «حوار منظَّم في مجال التمويل» لدعم التخطيط التشاركي الشامل والمتكامل بشأن تمويل الأولويات والاحتياجات؛ والعمل مع منظومة الأمم المتحدة ككل في إطار شراكة وثيقة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وتيسير إطلاع الجمهور على بيانات جيدة وموثوقة بشأن عملها باعتبار أن هذا الأمر يشكل عنصراً أساسياً في التزامها بتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن فريق العمل الخاص المعني بخطة عام ٢٠٣٠ الذي أنشأته المديرة العامة يقوم بدور أساسي لضمان جدوى وفعالية وتنسيق أنشطة المنظمة لدعم البلدان من أجل تنفيذ ومراجعة الخطة.

تساهم اليونسكو مساهمة فعالة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالاستناد إلى ولايتها الإنسانية ومن خلال تعبئة جميع شركائها والأطراف المعنية.

© UN Photo / Mark Garten / Flickr

مبادئ خطة عام ٢٠٣٠

توفر خطة عام ٢٠٣٠ إطاراً جديداً للتعاون الإنمائي خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتمثل الخطة النقطة المرجعية لجميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الجديدة في مجال التنمية. ولها أهمية كبيرة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وبضمنها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل اليونسكو. وستواصل المنظمة المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لتحسين الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

وستواصل أيضاً القيام بدور نشط في عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني حسب الاقتضاء.

وتدرج اليونسكو مبادئ خطة عام ٢٠٣٠ في جميع برامجها:

› **التنمية المستدامة:** الغرض من خطة عام ٢٠٣٠ هو أولاً وقبل كل شيء توجيه خطى العالم نحو مسار مستدام يتميز بالقدرة على الصمود والتكيف. وتعمل اليونسكو على دعم البلدان في اعتماد هذا التغيير التحولي، من خلال عملها في تزويد جميع الدارسين بالمهارات والمعارف اللازمة ليصبحوا مواطنين مسؤولين وعالمين وأصدقاء للبيئة؛ ومن خلال النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل إيجاد حلول مستدامة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وغير ذلك من التحديات العالمية؛ وكذلك عن طريق توسيع نطاق الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛ وضمان إدراج الثقافة في استراتيجيات التنمية المستدامة حتى تكون فعالة ومتوائمة ومتكيفة مع السياقات المحلية.

› **الطابع العالمي والاعتماد المتبادل:** خطة عام ٢٠٣٠ خطة عالمية تعبر عن عالم في طور التغير وعن وعي جديد بالتعقيد والترابط المتنامين لتحديات التنمية التي تتجاوز الحدود، والتي ينبغي التصدي لها ومعالجتها بطريقة متكاملة ومنسقة ومتسقة؛ وهي خطة تشدد على أن الدول المتقدمة لم تعد قادرة على تحقيق التنمية المستدامة دون إحراز تقدم موازٍ/متناسب في البلدان النامية والعكس بالعكس.

› **الطابع الاستيعابي الشامل (الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب):** تلتزم الخطة الجديدة التزاماً عميقاً بالطابع الاستيعابي للتنمية المستدامة الشاملة للجميع، أي « الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب»، ويشمل ذلك القضاء على الفقر بجميع أشكاله والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ ويتطلب ذلك إعطاء أولوية قصوى لدعم البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تعيش أوضاع النزاع أو التي تكتنف عملية التنمية فيها صعوبات أو حالات خاصة.

› **النهج القائم على الحقوق:** خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة قائمة على الحقوق، تلتزم بإحقاق حقوق الإنسان للجميع وتعميم قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع الأهداف والغايات؛ وتركز على دور الدعم المقدم لعملية رسم السياسات والعمل التقنيني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

› **أوجه عدم المساواة:** تعترف خطة عام ٢٠٣٠ بأهمية معالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة. وتدعم اليونسكو البلدان في معالجة أوجه عدم المساواة من خلال عملها الرامي إلى تعزيز التعليم الجيد والشامل للجميع؛ وتضييق الفجوات العلمية والمعرفية بين البلدان وداخلها؛ وسد الفجوة الرقمية؛ ووضع سياسات عامة شاملة للجميع تعزز الإدماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات. ويقوم أيضاً معهد اليونسكو للإحصاء بجمع وتبادل البيانات المفصلة المتعلقة بمجالات اختصاص المنظمة.

› **الملكية الوطنية:** إن قوام خطة عام ٢٠٣٠ يتجسد في الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، التي تدمج في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. وسيكون دعم الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة مهمة أساسية لليونسكو. وستقوم اليونسكو في هذا السياق بتكييف دعمها للاحتياجات المحددة والمتنوعة للدول الأعضاء، مع مراعاة التنوع المتزايد لقدرات الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل الناشئة.

› **التكامل والترابط:** ترى خطة عام ٢٠٣٠ أن استراتيجيات التنمية المستدامة ينبغي أن تستجيب استجابة متكاملة للتحديات المعقدة التي تفرض نفسها اليوم. وتعتمد اليونسكو نهجاً متكاملاً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يضم جميع مجالات اختصاصها (التعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة، والاتصال، والمعلومات)، مستفيدة من خبرتها المتعددة التخصصات والولاية المشتركة بين القطاعات. وتعتمد أيضاً نهجاً متكاملاً في جميع طرائق عملها من خلال إحكام الربط بين عملها التقنيني وأنشطتها التنفيذية على المستوى القطري ودعم المزيد من التكامل بين الركائز التي يقوم عليها عمل الأمم المتحدة، ومن ذلك المبادرة الأخيرة لتعزيز الروابط بين المساعدات الإنسانية والإنمائية.

› **السلام، والتفاهم بين الثقافات، والمواطنة العالمية:** تعترف خطة عام ٢٠٣٠ بأن «التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون السلام والأمن»، كما أنها تلتزم بالتفاهم بين الثقافات والاحترام المتبادل و«أخلاقيات المواطنة العالمية والمسؤولية المشتركة»؛ وكل هذا يقع في صميم ولاية اليونسكو ورؤيتها. وفي إطار الهدف ١٦ للتنمية المستدامة، تدعو الخطة المجتمع الدولي إلى منع جميع أشكال العنف وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع خالية من الخوف والعنف، مع مؤسسات تخضع للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات.

› **الأزمات والنزاعات والكوارث:** تشدد الخطة على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر بأوضاع النزاعات والأزمات - وهي ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها اليوم ٤٩ بلداً، والتي يبلغ عدد سكانها ٩٠٠ مليون نسمة تقريباً - ومعالجة آثار الأزمات التي طال أمدها في العديد من الأوضاع والسياقات الإنسانية والمتأثرة بالنزاعات، وكذلك بناء قدرة الفئات الفقيرة وغيرها من الفئات المستضعفة على التكيف، عن طريق الحد من تعرضها للأحداث العنيفة ذات الصلة بالمناخ. وتلتزم الخطة أيضاً بسد الفجوة بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية.

› **المعارف والعلوم والتكنولوجيا والابتكار:** تعترف الخطة بأهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسخيراً كاملاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبضرورة السعي إلى بناء القدرات البشرية والمهارات والمعارف، بما في ذلك من خلال توفير التعليم الجيد للجميع طوال الحياة؛ كما تركز الخطة على المعارف والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإتاحة الحصول على المعلومات، وتوفير بيانات عالية الجودة فيما يتعلق بجميع الأهداف.

› **الشراكات المتعددة الأطراف:** أولت خطة عام ٢٠٣٠ أولوية واضحة للشراكات والتكامل والنهوج المتكاملة. وستضطلع اليونسكو بدور هام في مجالات اختصاصها بوصفها الجهة الوسيطة والمنظِّمة للشراكات المتعددة الأطراف والميسرة والمنفذة لها دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، وستدعم أيضاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تسعى اليونسكو إلى إقامة حوار منظم بشأن التمويل، وهو ما ينبغي أن يساعد أيضاً في وضع نهوج متعددة الشركاء.

الأولويتان العامتان لليونسكو

المساواة بين الجنسين

© Stephane Bidouze / Shutterstock

الإسهام في تحقيق الهدف ٥ للتنمية المستدامة

جعلت اليونسكو من المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات إحدى أولويتيها العامتين. وتقوم المنظمة بتعميم مسألة المساواة بين الجنسين في جميع برامجها من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك تعزيز وتشجيع تعليم الفتيات والنساء؛ وتعزيز دور المرأة في مجال العلوم، لا سيما على صعيد اتخاذ القرار وفيما يتعلق بإدارة المياه؛ وتيسير انتفاع الفتيات والنساء بمياه الشرب والمرافق الصحية المناسبة وعلى نحو يكفل سلامتهن؛ وتعزيز دور المرأة بوصفها عاملاً للتحولات الاجتماعية؛ وتشجيع المشاركة الكاملة للنساء في الحياة الثقافية، وتعزيز دورهن في مجال وسائل الإعلام وزيادة قدراتهن من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتقوم اليونسكو أيضاً بمكافحة العنف بحق المرأة بجميع أشكاله، ومن ذلك ذلك العنف الجنساني المدرسي والعنف الجنساني في حالات الطوارئ. وتساهم جميع هذه المجالات في تنفيذ الهدف ٥ للتنمية المستدامة. وتدعم اليونسكو أيضاً البلدان في تعميم المساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وتقدم المنظمة أيضاً توجيهات بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات اختصاص اليونسكو. وفي هذا السياق، تعمل اليونسكو على تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع الشركاء الوطنيين والمحليين، ويشمل ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

أفريقيا

© Johavel / Shutterstock

تتماشى استراتيجية اليونسكو التنفيذية الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدرج بدورها وبشكل كامل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. كما تتماشى استراتيجية اليونسكو هذه مع الموقف الرسمي لأفريقيا حيال خطة عام ٢٠٣٠، والمتمثل تحديداً في «الموقف الأفريقي المشترك»، الذي يقوم على ست ركائز: (١) التحول الاقتصادي البنيوي والنمو الشامل؛ (٢) العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (٣) التنمية القائمة على الإنسان؛ (٤) الاستدامة البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث؛ (٥) السلام والأمن؛ (٦) التمويل والشراكات، وكلها تشكل جزءاً من أهداف التنمية المستدامة.

وستتمكن اليونسكو بفضل هذا التوافق الاستراتيجي من توسيع نطاق عملها في أفريقيا ومن أجلها، وتحسين التزام قطاعاتها ومعاهدها وشبكاتها المتخصصة، وتعبئة الأطراف الفاعلة الخارجية، ومنهم الشركاء الاستراتيجيون والماليون. وبما أن أفريقيا تمثل أولوية عامة بالنسبة لليونسكو فإن البرامج المتعلقة بالتربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات، الوارد تفصيلها في الكتيب، ستنفذ مع تركيز خاص على البلدان الأفريقية. ثم إن قدرة اليونسكو على العمل مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية في أفريقيا أمر سيشكل ميزة نسبية هامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تعزز على الصعيدين الإقليمي والعالمي التعاون ما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

اليونسكو تدعم ثورة البيانات في مجمل أهداف التنمية المستدامة

بغية دعم ثورة البيانات التي دعت إليها خطة عام ٢٠٣٠، وضمان وصول خطط وسياسات التنمية المستدامة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، عززت اليونسكو جهودها في هذا الصدد من خلال معهد اليونسكو للإحصاء وقطاعاتها البرنامجية، وانصب عملها على الجانب المفاهيمي وعلى التدابير الرامية إلى بناء القدرات. ويساهم معهد اليونسكو للإحصاء في وضع إطار عالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركته في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ٤ و ٥ و ٨ و ٩، ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧. ويسهم المعهد أيضاً في بناء توافق في الآراء ووضع مؤشرات مواضيعية وتنفيذها مع الحرص على الحفاظ على المعايير لضمان إمكانية المقارنة الدولية. وما زال معهد اليونسكو للإحصاء يقود عملية وضع مؤشرات مواضيعية لإجراء تقييمات قطاعية قابلة للمقارنة دولياً في مجال التعليم (من خلال مجموعة التعاون التقني والتحالف العالمي من أجل التعلم) ومؤشرات لقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (من خلال الشراكة بشأن قياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية) وكذلك فيما يتعلق بتوافر المعلومات للجمهور. كما يقوم المعهد بإعداد مجموعة مؤشرات مواضيعية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتراث الثقافي ولقياس المساواة بين الجنسين في التعليم وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتم التركيز بصفة خاصة على تدابير الإنصاف والمساواة من أجل دعم عملية وضع وتنفيذ ورصد السياسات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة والتغلب على جميع أشكال التمييز.

ومن أجل المضي قدماً على هذا الطريق، سيواصل معهد اليونسكو للإحصاء جمع بيانات مصنفة تتعلق بمجالات اختصاص المنظمة وتوفير الخبرة المؤسسية في مجال إجراء إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا وما يتصل بذلك من تنمية القدرات ووضع السياسات، ثم جمع هذه الإحصاءات وتحليلها. وستواصل تقارير اليونسكو العالمية للرصد توفير بيانات مصنفة وتحليل التقدم المحرز على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هذه التقارير: التقرير العالمي لرصد التعليم، وتقرير اليونسكو العالمي عن العلوم، والتقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية، والتقرير العالمي عن علوم المحيطات الصادر عن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والتقرير العالمي عن الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والتقرير العالمي عن تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتقرير النطاق العريض، والتقرير العالمي للعلوم الاجتماعية.

وقد وضع البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو منهجية لرصد التعاون عبر الحدود لتحقيق الغاية ٦-٥ من الهدف ٦ للتنمية المستدامة بشأن المياه (المؤشر ٦-٥-٢)، وهو يدعم الدول الأعضاء في تنفيذ عمل رائد في إطار المبادرة العالمية للرصد الموسع للمياه التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛ وسيتم دعم القرارات على المستوى المحلي والعابر للحدود بواسطة نظام شبكة المعلومات بشأن المياه التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي. كما يتولى البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لليونسكو أنشطة عمل الفريق الخاص التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من أجل إعداد التقرير الجامع الخاص بالهدف ٦ للتنمية المستدامة، الذي يلخص نتائج جهود الرصد ذات الصلة ويقدم للدول الأعضاء توصيات سياساتية بغية الإسراع بتحقيق الهدف ٦ للتنمية المستدامة ضمن السياق العام لخطة عام ٢٠٣٠.

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

UNESCO INSTITUTE FOR STATISTICS

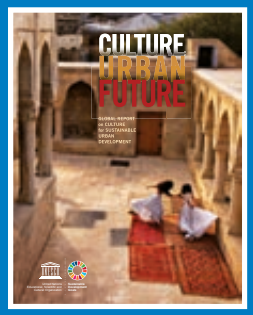

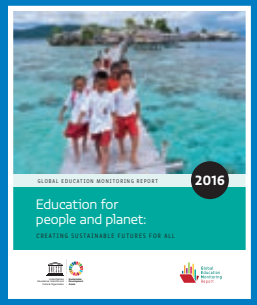

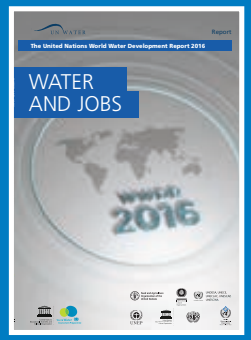

إسهام اليونسكو المباشر في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة

تسهم اليونسكو إسهاماً كبيراً في تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر حيث تضطلع بالأدوار الرئيسة التالية: القيادة والتنسيق، على نحو شامل أو مشترك، المعترف بهما دولياً؛ والرصد والقياس المعياري؛ والدعوة والترويج على الصعيد العالمي لمواصلة وإدامة الالتزام السياسي؛ وقيادة، أو المشاركة في قيادة، تحالفات عالمية متعددة الأطراف؛ والولاية في مجال العمل التقنيني، وتقديم الدعم في مجال رسم السياسات وتنمية القدرات. وتُمارس هذه الأدوار في إطار شراكة وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة وشركائها من القطاعين العام والخاص.

وتساهم اليونسكو أيضاً، حسبما ذكر في بيان مهمة المنظمة، في الهدف ١ للتنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر من خلال عملها الرامي إلى تعزيز التعليم الجيد وتنمية المهارات لمساعدة الناس على الحصول على عمل لائق؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة؛ وتعزيز الثقافة بوصفها عاملاً محركاً ومحفزاً للتنمية المستدامة؛ ودعم تنمية وسائل الإعلام وتيسير الحصول على المعلومات؛ وبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والنزاعات.

وتهدف اليونسكو أيضاً إلى الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠ للتنمية المستدامة) من خلال عملها لضمان حصول جميع المتعلمين على تعليم جيد على جميع المستويات؛ والحد من الفجوات العلمية والمعرفية بين البلدان وداخلها؛ وسد الفجوة الرقمية وضمان أن تكون جميع السياسات الإنمائية شاملة للجميع وتحترم التنوع الثقافي.

وتشجع اليونسكو اعتماد نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التسعة هذه وتركز على وسائل التنفيذ التالية على النحو المبين في الهدف ١٧ للتنمية المستدامة: تعبئة موارد مالية إضافية لصالح البلدان النامية؛ ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب من خلال جميع مجالات اختصاصها؛ وتعزيز التعاون الدولي بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتيسير الانتفاع بجميع هذه المجالات، بما في ذلك من خلال دعمها لآلية تيسير التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً؛ والعمل على بناء القدرات بصورة فعالة فعال وهادفة، ويشمل ذلك ما يتعلق بجمع البيانات ورصدها؛ وتعزيز الاتساق على مستوى السياسات والمؤسسات؛ وعقد شراكات متعددة الأطراف.

ونظراً لترابط أهداف التنمية المستدامة، سيسهم عمل اليونسكو أيضا في تنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على النحو المبين في هذا المنشور.

تسهم اليونسكو إسهاماً كبيراً في تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال نهج متكامل يستند إلى جميع مجالات اختصاصها، وذلك بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء من القطاعين العام والخاص.

© UN Photo / Cia Pak / Flickr

القضاء على الفقر من خلال تنمية القدرات البشرية والإنتاجية عن طريق التعليم الجيد وتنمية المهارات؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام؛ والإدارة المستدامة للموارد الأرضية والبحرية؛ وحماية التراث الثقافي وتعزيزه وتنوع أشكال التعبير الثقافي.

الحد من أوجه عدم المساواة من خلال توفير التعليم الجيد للجميع، وتقليص الفجوات العلمية والمعرفية بين البلدان وداخلها، وسد الفجوة الرقمية، ووضع سياسات عامة شاملة للجميع تشمل إسهام الثقافة في التنمية المستدامة.

تعزيز وسائل التنفيذ من خلال بناء القدرات وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف ودعم عملية رصد البيانات والإبلاغ عنها.

تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد الشامل للجميع وتوفير فرص التعلم مدى الحياة لصالح الجميع.

دعم تعليم الفتيات والنساء، ومشاركة المرأة وتمكينها في مجال العلوم، ووسائل الإعلام، والثقافة، ومكافحة العنف بحق المرأة بجميع أشكاله.

تحسين الأمن المائي من خلال بحوث المياه، وإدارة الموارد المائية، والتعليم، وبناء القدرات، والدعوة، والرصد العالمي.

تعزيز النُظم والسياسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

تعزيز المدن المستدامة والشاملة للجميع من خلال توفير التعليم الجيد للجميع، وصون التراث الثقافي، والابتكار والإبداع، وتعزيز الاستدامة البيئية وبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهة والكوارث والنزاعات.

تقديم خدمات مناخية في سبيل دعم جهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، مع التركيز على إنتاج ونشر المعرفة، وإسداء المشورة في مجال السياسات، والتعليم، والتوعية العامة وتنمية القدرات.

تعزيز المعرفة في علوم المحيطات وبناء القدرة على حماية المحيطات والسواحل وإدارتها على نحو مستدام.

توفير الدعم لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام له وإدارة الموارد الطبيعية من خلال مواقع اليونسكو (مواقع التراث العالمي، ومحميات المحيط الحيوي، والحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو).

تعزيز الحوار بين الثقافات، وثقافة السلام واللاعنف، ومنع التطرف العنفي من خلال التثقيف والتعليم في مجال المواطنة العالمية؛ ودعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية، وضمان سلامة الصحفيين؛ وحماية التراث الثقافي والطبيعي، وتعزيز نظم الإدارة الرشيدة في مجال الثقافة، وتعزيز الحريات الأساسية.

تساهم اليونسكو في بناء السلام، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والحوار بين الثقافات، من خلال التعليم والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.

التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة للجميع

تقوم اليونسكو بدعم البلدان في تنفيذ الهدف ٤ للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تنسيق عمل اللجنة التوجيهية المتعددة الأطراف لخطة التعليم لعام ٢٠٣٠، التي تقدم توجيهات استراتيجية للدول الأعضاء، وتسدي لها المشورة في مجال السياسات، وتعمل على تعزيز قدراتها، وصياغة توصيات بشأن الأنشطة الحفَّازة، والدعوة إلى توفير التمويل المناسب، ورصد التقدم نحو تحقيق غايات التعليم في إطار خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم.

قامت اليونسكو بدور حاسم في صياغة خطة التعليم حتى عام ٢٠٣٠ المجسدة في الهدف ٤ للتنمية المستدامة. وقد كُلفت المنظمة بريادة وتنسيق عملية تنفيذ خطة التعليم حتى عام ٢٠٣٠، من خلال إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠[١]، بحسب ما قرره المنتدى العالمي للتربية (إنشيون، جمهورية كوريا، أيار/ مايو ٢٠١٥).

وسيتم مواءمة البرنامج الرئيسي الأول لليونسكو (التربية) مع الهدف ٤ للتنمية المستدامة وغاياته. وسينصب التركيز على ما يلي: (أ) دعم عملية تنفيذ الهدف ٤ للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري؛ و(ب) قيادة عملية تنسيق ورصد الهدف ٤ للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ على المستويين العالمي والإقليمي.

وسيسترشد الدعم المقدم للنهوض بالتعليم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بمبادئ الإنصاف والجودة والإدماج والمساواة بين الجنسين مع تعزيز الإبداع والتفكير النقدي. وستواصل اليونسكو تعزيز التزام الدول الأعضاء بالحق في التعليم ومفهوم التعلم مدى الحياة كمبدأ رئيس للإصلاح التعليمي الشامل على مستوى قطاع التعليم برمته والاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة. وسوف يكون هذا العمل قائماً على الطلب وموجهاً نحو تحقيق النتائج، ويسهم مباشرة في دعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة وغيره من غايات التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم. وستركز اليونسكو على المجالات التي تتميز فيها بميزة نسبية واضحة ودور فريد كوكالة متخصصة.

وستستفيد اليونسكو من قدراتها على الدعوة إلى عقد الاجتماعات وتنسيقها، وستجمع بين الأطراف المعنية العالمية والإقليمية والوطنية لتوجيه عملية تنفيذ خطة التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وهي تعمل كجهة تنسيق للتعليم ضمن الهيكل العام لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجال التعليم. وهي الجهة الداعية والمنسقة لاجتماعات اللجنة التوجيهية لخطة التعليم لعام ٢٠٣٠ – وهي شراكة متعددة الأطراف تعمل كهيكل رئيس لتنسيق الجهود العالمية في مجال التعليم. وتتمثل ولاية اللجنة التوجيهية في توفير التوجيه الاستراتيجي والمشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات للدول الأعضاء، وتقديم توصيات في مجال العمل التحفيزي، والدعوة إلى توفير التمويل الكافي، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم في عام ٢٠٣٠ من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم. ويشمل ذلك دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة، وريادة عملية الدعوة والترويج على الصعيد العالمي من أجل تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة، واستعراض ورصد التقدم المحرز، وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وعقد اجتماعات عالمية وإقليمية رفيعة المستوى للمضي قدما بخطة عام ٢٠٣٠. وسيتم توفير الرصد العالمي للتقدم على طريق تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة والغايات المتعلقة به من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم، استناداً إلى البيانات التي يجمعها وينشرها معهد اليونسكو للإحصاء.

وبالنظر إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مترابطة وأن التعليم يدعم جميع هذه الأهداف، فإن عمل اليونسكو في مجال التعليم سيسهم أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بـ: القضاء على الفقر (الهدف ١)؛ والصحة والرفاه (الهدف ٣)؛ والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)؛ والعمل اللائق (الهدف ٨)؛ والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠)، والمدن المستدامة (الهدف ١١) والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف ١٢)؛ والتدابير المناخية (الهدف ١٣)؛ والسلام (الهدف ١٦) والشراكات (الهدف ١٧).

١ جرى وضع إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي اعتمده المجتمع العالمي المعني بالتعليم خلال المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بعد عملية تشاورية غير مسبوقة قادتها اليونسكو. ويتولى هذا الإطار تقديم التوجيه للبلدان بشأن كيفية تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتعليم وما يتصل به من أهداف، ويقترح طرقاً لتنفيذ التعليم لعام ٢٠٣٠ وتنسيقه وتمويله ورصده لضمان توفير التعليم الجيد للجميع والمنصف وفرص التعلم مدى الحياة للجميع. ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي:
http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002456/245656A.pdf

تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف

هناك أدلة ملموسة وافرة لإثبات أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تدار بطريقة أخلاقية تمثل رافعة أساسية للتنمية. وقد أقر المجتمع الدولي بوضوح ولأول مرة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها بأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار تمثل محرك رئيساً للتنمية المستدامة. وينطبق ذلك على جميع أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة.

يسهم عمل اليونسكو في هذا المجال في الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠ للتنمية المستدامة) من خلال تضييق الفجوة بين الدول الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لضمان استفادة جميع البلدان من التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار عبر أهداف التنمية المستدامة. كما ترمي مشاركة المنظمة في كل من آلية تيسير التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً إلى سد الفجوة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحسين تبادل المعارف وتطوير قاعدة المعارف العلمية اللازمة للوصول إلى التكنولوجيات الأساسية واستخدامها (الهدف ٩).

ويقوم تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم والتقارير القطرية للمرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار برصد وتقييم الاتجاهات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، استناداً إلى البيانات التي يجمعها ويوزعها معهد اليونسكو للإحصاء. والمعهد هو الوكالة المؤتمنة والقيِّمة على المؤشرات المتعلقة بالغاية ٩,٥، وهو بصدد وضع مجموعة من المؤشرات المواضيعية لتغطية مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار الاهتمام الذي توليه اليونسكو لأهداف التنمية المستدامة ٤ و ٥ و ٩ و ١٧، تدعم المنظمة الدول الأعضاء في تهيئة البيئة المواتية لنظم وسياسات شاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى بناء القدرات على المستوى المؤسسي والبشري لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والأعمال الحرة وفرص توظيف الشباب.

ولا بد في الوقت نفسه أن تُسخَّر العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتصدي لمجموعة من التحديات، مثل تأثير تغير المناخ والأخطار الطبيعية، وإدارة الموارد المحدودة للمياه العذبة والموارد المعدنية، وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

وسيركز كل من البرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (ماب) والبرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية على تطبيقات محددة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تحقيق الأهداف ٦ و ١١ و ١٣ و ١٥ للتنمية المستدامة في مجال المياه العذبة، والعلوم الإيكولوجية وعلوم الأرض، والحد من مخاطر الكوارث، والتدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ. ويقيس برنامج الأمم المتحدة العالمي لتقييم الموارد المائية التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٦ للتنمية المستدامة وروابطه مع الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة من خلال نشر التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية.

وستدعم الشبكات العالمية الفريدة للمواقع المكرسة للتنمية المستدامة، مثل محميات المحيط الحيوي التابعة لليونسكو والحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو، الدول الأعضاء في تطوير مجتمعات قادرة على الصمود والتكيف وإدارة مواردها الطبيعية على نحو مستدام. ويساهم التعاون العلمي الدولي الذي يركز على إدارة الموارد المائية العابرة للحدود أو مواقع اليونسكو المختارة في تعزيز مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام (الهدف ١٦ للتنمية المستدامة).

حماية المحيطات وإدارتها بصورة مستدامة

يعترف الهدف ١٤ للتنمية المستدامة المكرس للمحيطات بأهمية علوم المحيطات وبالدور التقنيني للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في التصدي للتحديات التي تطرحها استدامة المحيطات بكل أبعادها.

يعترف الهدف ١٤ للتنمية المستدامة المكرس للمحيطات (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة) بأهمية علوم المحيطات وبالدور التقنيني للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (اللجنة) في التصدي للتحديات التي تطرحها استدامة المحيطات بكل أبعادها (مثل التلوث وتحمّض المحيطات، ومصائد الأسماك، وسبل العيش في المناطق الساحلية). وستستفيد اللجنة من هذا الاعتراف بمكانتها للوفاء بولايتها بوصفها آلية الأمم المتحدة الرائدة للتعاون العالمي في مجال علوم المحيطات. وهناك أهداف أخرى للتنمية المستدامة تعتمد على المحيطات، لا سيما الهدف ١ بشأن القضاء على الفقر، والهدف ٢ بشأن الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، والهدف ٣ بشأن صحة الإنسان، والهدف ٨ بشأن النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة، والهدف ٩ بشأن الصناعات المستدامة والابتكار، والهدف ١١ بشأن جعل المدن قادرة على الصمود ومستدامة، والهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف ١٣ بشأن تغير المناخ، والهدف ١٥ بشأن التنوع البيولوجي، والهدف ١٧ بشأن الشراكات. وتتطلب استدامة المحيطات خبرة وإلمام بشؤون المحيطات، وبالتالي فهي تعتمد على الهدف ٤ للتنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة. وتؤثر الجوانب المجتمعية لأنشطة الهدف ١٤ للتنمية المستدامة تأثيراً قوياً على المساواة بين الجنسين، وبالتالي لها صلة وثيقة بالهدف ٥ للتنمية المستدامة. ثم إن لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ستسهم أيضاً من خلال تنمية القدرات البحثية في موضوع المحيطات في تحقيق الهدف ١٠ للتنمية المستدامة بشأن الحد من أوجه عدم المساواة، إذ ستساعد في تقليص الفجوة المعرفية بين البلدان وداخلها.

وستتجلى إسهامات اللجنة في تحقيق الهدف ١٤ للتنمية المستدامة في المجالات الثلاثة التالية:

- تنمية القدرات، لا سيما في مجال البحوث البحرية ونقل التكنولوجيات البحرية؛
- تقديم الدعم والمشورة للبلدان على المستوى التقنيني وعلى ضوء المعطيات العلمية في مجال رسم السياسات من أجل تنفيذ هدف التنمية المستدامة المتعلق بالبحار (الهدف ١٤) ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، وفقاً لدور اللجنة بوصفها الوكالة القيّمة أو المؤتمنة على تحقيق الغايتين ١٤-٣ و١٤-أ بشأن تحمّض المحيطات وبناء القدرات في مجال علوم البحار، وبوصفها وكالة مساهمة في تحقيق الغايتين ١٤-١ و١٤-٢؛
- والاستفادة من عمليات رصد المحيطات والعلم والخدمات من أجل حفظ المحيطات واستخدامها المستدام.

وستستخدم اللجنة قدرتها على التعبئة والدعوة إلى الاجتماعات لحشد الدعم لخطة التنمية الجديدة للمحيطات لعام ٢٠٣٠، من خلال تكثيف وتوسيع نطاق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات العلوم الإقليمية والممارسين والجمهور عن طريق هيئاتها الإقليمية وغيرها من الهيئات الفرعية. وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ بشأن تنفيذ الهدف ١٤ للتنمية المستدامة، ستشارك اللجنة من خلال آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بشؤون المحيطات في تصميم أنشطة مواتية لتحقيق هدف التنمية المستدامة من أجل توفير موارد تقنية للدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بتنمية القدرات واعتماد نهوج تيسر الوصول إلى وكالات التمويل.

أما في إطار الهدف ١٣ للتنمية المستدامة، فسوف تقوم اللجنة بتنسيق التعاون العلمي الدولي على نحو يكفل أن تؤدي أفضل المعارف العلمية إلى فهم ملائم لتغير المناخ وتعزيز قدرات استراتيجيات التكيف والتخفيف القائمة على المحيطات على معالجة الآثار السلبية لهذه الظاهرة. كما ستقوم اللجنة من خلال شبكاتها الإقليمية، بتنسيق خدمات الإنذار المبكر والخدمات المستدامة للمحيطات من أجل حماية الحياة والصحة والممتلكات على الساحل وفي البحر؛ وتعزيز البرامج الموجهة للمجتمعات الساحلية في مجال التثقيف بشأن مخاطر الكوارث وكيفية التأهب لها، وتقديم تقييمات علمية لتنوير السياسات والإجراءات البيئية والمناخية.

وستهدف اللجنة إلى تحقيق النتيجة التالية: «قيام الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ سياسات تستند إلى العلم للحد من التعرض لمخاطر المحيطات، وصون المحيطات والموارد البحرية في جميع أرجاء العالم واستخدامها استخداماً مستداماً، وتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وعلى التكيف معه، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إيلاء عناية خاصة لأن تكون كل الدول الأعضاء قادرة على تحقيق أهدافها.

فهم التحولات الاجتماعية من أجل مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع وقائمة على الحقوق

دعم التخطيط التشاركي والتكاملي وغير التمييزي للمستوطنات البشرية من خلال التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع.

تعزيز الصلات بين البحث ورسم السياسات والممارسة، من أجل النهوض بمؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، ومشاركة المجتمع المدني في الحوار السياساتي على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال تقارب الثقافات وتمكين الشباب.

ترويج ونشر القيم والمواقف والسلوكيات التي تؤدي إلى الحوار واللاعنف وتقارب الثقافات في التعليم النظامي وغير النظامي.

إنشاء منتدى فكري، والقيام بعمل تقنيني وبدور استشاري، وبناء القدرات، من أجل التصدي للآثار الاجتماعية والثقافية والقانونية والأخلاقية المترتبة على التقدم العلمي، على أن يشمل ذلك المجال الصحي.

تعبئة المعارف والقيم من خلال الحوار مع جميع الأطراف المعنية لتمكين المجتمعات من فهم التحديات التي تواجهها وتحويل نفسها استجابة لذلك.

أولوية عامة

دعم المساواة وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال البحوث، وبناء القدرات، والمشورة السياساتية، والأطر التعاونية، والدعوة والترويج.

بناء القدرات، وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف ودعم عملية رصد البيانات ونشرها.

التأكيد على الأنشطة الموجهة للحد من أوجه عدم المساواة على جميع المستويات، ابتداء من القاعدة الشعبية وحتى الحوكمة العالمية، استناداً إلى البحوث المتعددة التخصصات والترابط بين العلوم والسياسات.

ضمان إدماج الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية لتغير المناخ في استراتيجيات التخفيف من آثاره والتكيف معها.

إن الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والغايات الخاصة بقضايا الاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتطبيق سياسات جامعة بشأن المدن، وصنع القرار على نحو تشاركيو شامل للجميع، تتواءم مع مهمة اليونسكو الخاصة بمساندة الدول الأعضاء في إدارة التحولات الاجتماعية المعاصرة.

ُعد الحوار بين الثقافات أمراً أساسياً لفهم التحولات الاجتماعية المعاصرة، والمستويات والأشكال الجديدة للتفاعل والتكافل بين البشر، ولضمان وجود مجتمعات مسالمة. ويتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الباحثين وواضعي السياسات والمختصين والأطراف المعنية ممن يمتلكون ويتشاطرون معلومات دقيقة عن المجتمعات والجماعات المستفيدة من أعمالهم، ويستندون إلى إطار فكري متناسق ينطلقون منه.

ومن شأن استخدام البحوث بطريقة فعالة من خلال تعزيز صلتها بالسياسات، جنباً إلى جنب مع مشاركة الدول الأعضاء في إنتاج المعارف، أن يحسن من السياسات العامة القائمة على الشواهد التي تسترشد بالقيم والمبادئ العالمية المبنية على حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية؛ وينهض بالخدمات العامة ويرتقي بالنقاشات العامة. وتتطلب الطبيعة المتكاملة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر، درجة أعلى من التجانس في السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال تمتين الروابط بين البحوث في مجال العلوم الاجتماعية ورسم السياسات العامة، ويشمل ذلك جمع بيانات قابلة للمقارنة عالمياً لرصد الاتجاهات، وتحديد الأولويات، وتقييم البرامج والسياسات.

وُيسهم برنامج اليونسكو للعلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال التركيز على إسداء المشورة في مجال وضع السياسات وبناء القدرات، إسهاماً مباشراً في دعم الدول الأعضاء من أجل إنجاز أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التالية: الهدف ١٦ (الغايتان ١٦-٦ و١٦-٧) والهدف ١٠ (الغايتان ١٠-٣ و١٠-٧) والهدف ١١ (الغاية ١١-٣).

ويُسهم البرنامج أيضاً في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف أخرى للتنمية المستدامة وعدد من الغايات المرتبطة بها: الأهداف ١ و٣ و٤ و٥ و١٠ و١٣ و١٧.

وترد في الرسم البياني المجالات المواضيعية الستة التي يركز عليها قطاع اليونسكو للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

الثقافة بوصفها قوة محركة ومعززة للتنمية المستدامة

مشاطرة المعارف والمهارات وإدارة المخاطر الصحية مع مراعاة السياقات الثقافية. المساهمة في تعزيز الرفاه والرعاية الصحية الجيدة من خلال الممارسات الصحية التقليدية.

تعزز الثقافة الانتفاع بالتعليم وتكفل وجود مناهج دراسية وكتب مدرسية وأساليب تعليمية أكثر اتساقاً مع السياقات المحلية. وينبغي للتعليم الجيد أن يساهم في تعزيز التنوع الثقافي ويزود الشباب بالمعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق والانخراط في الأعمال الحرة في قطاعات الصناعة الإبداعية.

التنوع الثقافي والمعارف التقليدية عاملان مهمان لكفالة الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

حماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي العالمي يجعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.

تنفيذ الاتفاقيات الثقافية يتيح محاربة الاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية، وحماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي، وكذلك تعزيز الحريات الأساسية ونظم الإدارة التشاركية للثقافة.

بناء القدرات، وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف، ودعم عملية جمع البيانات ورصدها ونشرها.

أولوية عامة

توليد التغيير الاجتماعي التحويلي من خلال تمكين النساء والفتيات بوصفهن مبدعات ومنتجات للسلع والخدمات الثقافية عن طريق دعم مشاركتهن في صون التراث الثقافي ومشاركتهن في الحياة الثقافية.

تعتبر الثقافة من العوامل الهامة في القضاء على الفقر من خلال الربط بين بعديه الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار في المعونة من أجل التجارة. كما أن الصناعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية وصون التراث الثقافي، كلها محركات كبيرة لعملية القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والابتكار وفرص العمل.

توثيق الصلة الصميمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي لضمان تعزيز الاستدامة البيئية. وتعمل المعارف والمهارات التقليدية على بناء والقدرة على مواجهة آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وتعتبر الثقافة من العوامل التي تكفل استدامة الاستهلاك وأنماط الإنتاج.

تُسهم اتفاقيات اليونسكو الثقافية بشأن التراث الطبيعي والثقافي والمغمور بالمياه والتراث الثقافي غير المادي، في حماية: البيئة والنظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه، والمناطق البحرية والساحلية، وتربية الأحياء المائية، كما تعزز السياحة المسؤولة.

الثقافة قوة محركة للتنمية المستدامة وعامل رئيس لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لأنها تساهم في تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، والتعليم الجيد، والإدماج الاجتماعي، والمدن المستدامة، والاستدامة البيئية، والمجتمعات المسالمة.

استجابة إلى الطلب الملح من جانب الأطراف المعنية على المستوى الوطني والمحلي، أدرجت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لأول مرة دور الثقافة كعامل في إنجاح هذه الخطة، من خلال التراث الثقافي والإبداع، بوصفها قوة دافعة نحو تحقيق التنمية المستدامة عبر جميع أهدافها.

ويساهم برنامج اليونسكو للثقافة بشكل مباشر في تنفيذ الهدف ١١ للتنمية المستدامة بشأن جعل المدن مستدامة، ولا سيما الغاية ١١-٤ بشأن حماية التراث الطبيعي والثقافي، التي سيقوم معهد اليونسكو للإحصاء أيضاً بوضع مؤشرات لها. علاوة على ذلك، فإن جهود اليونسكو الشاملة في إطار وثائقها التقنينية، أي اتفاقياتها الثقافية الست المعنية بالتراث الثقافي والإبداع، تدعم أيضا تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى وهي الأهداف ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٣، ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧. ويُعد صون التراث الثقافي وتشجيع الإبداع مسألة أساسية لمشاركة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم مشاركة فعالة في تحقيق أهداف التنمية. كما تسهم جهود اليونسكو في حماية الثقافة في حالات الطوارئ، بما في ذلك حالات النزاع والكوارث، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ الداعي إلى تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

وتوفر المبادرات والبرامج التنفيذية الرائدة أطر عمل وتوصيات رئيسة لدعم الدول الأعضاء في إدماج الثقافة في الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومنها: مبادرة الثقافة والتنمية الحضرية المستدامة، وبرنامج التعليم العالمي للتراث، ومشاريع الطرق التراثية لليونسكو، وبرنامج السياحة المستدامة، والبرامج البحرية المستدامة. وتقدم التقارير العالمية، ولا سيما التقرير العالمي عن تنوع أشكال التعبير الثقافي، معلومات وبيانات رئيسة لرصد أثر هذه الاستراتيجيات وتقديم أدلة على مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الإبداع والابتكار وإشراك المجتمع المدني. كما تنطوي اتفاقيات اليونسكو الثقافية على مبادئ توجيهية تبين للدول الأطراف كيف أن تنفيذها لهذه الاتفاقيات سيعود بالفائدة على التنمية المستدامة، ولا سيما اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢، واتفاقية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، واتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي.

وتعمل اليونسكو على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، والتشجيع على اعتماد تدابير المعاملة التفضيلية للبلدان النامية، وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية، وتقديم المشورة في مجال السياسات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، وتشجيع الابتكار والتبادل عن طريق شبكاتها العالمية الواسعة النطاق لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن هذه الشبكات، تتجلى تحديداً شبكات اليونسكو للتنمية الحضرية المستدامة، وبضمنها برنامج مدن التراث العالمي وشبكة المدن المبدعة، التي تشكل منصة شاملة للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١.

وكما يتضح في الرسم البياني أدناه، تبين اتفاقيات اليونسكو الثقافية وأنشطتها التنفيذية كيف يمكن للثقافة أن تساعد في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز ما يلي:

- **التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية،** كمصدر للهوية والإبداع والابتكار؛
- **التعليم الجيد،** من خلال ضمان تكييف النظم التعليمية لتلبي الاحتياجات المحلية بالاستناد إلى التراث الثقافي للمجتمعات المحلية، وبناء المهارات اللازمة للعمل، والعمل اللائق، والانخراط في الأعمال الحرة؛
- **المدن المستدامة،** من خلال تعزيز الصلة بين المجتمعات المحلية وبيئتها الحضرية واستدامة الحياة الثقافية النابضة بالحيوية والبيئات الحضرية الجيدة؛
- **الاستدامة البيئية،** بوصفها عنصراً متأصلاً في البيئة الطبيعية وتساهم في حفظ التنوع البيولوجي والتنمية السليمة إيكولوجياً؛
- **مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع،** من خلال تعزيز الحريات الأساسية والنظم التشاركية للإدارة في مجال الثقافة، واحترام التنوع الثقافي وتعزيز المساواة بين الجنسين.

حرية التعبير وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف

يُعد الاتصال ووسائل الإعلام من العوامل الرئيسة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية. ويمثل الحق في التمتع بحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات حجر الأساس لقيام بيئة إعلامية حرة وتعددية ومستقلة وشاملة للجميع.

تعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسع نطاق الترابط العالمي ينطويان على إمكانات كبيرة لتسريع وتيرة التقدم البشري، وسد الفجوة الرقمية، وتطوير مجتمعات المعرفة.

وتساهم اليونسكو، من خلال برنامجها الرئيسي الخامس - الاتصال والمعلومات، في بناء مجتمعات المعرفة الشاملة هذه، عبر التصدي للتحديات العالمية الحالية والناشئة في مجال الاتصال والمعلومات. وتدعم اليونسكو الدول الأعضاء في بناء السلام وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية، عن طريق تعزيز حرية التعبير، وتطوير وسائل الإعلام، والوصول إلى المعلومات والمعارف بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالتالي المساهمة بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١، ١٣ و ١٦ و ١٧.

ويعد الاتصال ووسائل الإعلام من العوامل الرئيسة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية. ويمثل الحق في التمتع بحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات حجر الأساس لقيام بيئة إعلامية تتسم بالحرية والتعددية. وهذا ما يدعم الديمقراطية والحكم الرشيد. وعلى هذا الأساس يتم التقدم في تحقيق انتفاع الجميع بالمعلومات، وضمان سلامة الصحفيين، والاهتمام بالشباب وتحقيق المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومن خلالها، وضمان التنوع والتعددية على صعيد وسائل الإعلام، وتحسين المعايير المهنية وتمكين الأفراد من خلال التثقيف في مجالي الإعلام والمعلوماتية. ومن شأن ذلك أن يمكّن الصحفيين من الإسهام بشكل مستقل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعمل اليونسكو، من خلال دورها الرائد كمنسق لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، مع مجموعة واسعة من الشركاء لضمان استجابات مناسبة لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. كما يولى اهتمام خاص لدعم سلامة الصحفيات. وتساهم اليونسكو أيضاً في الرصد العالمي المنتظم للمؤشرات التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بوصفها وكالة مساهمة في تتبع التقدم المحرز على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالمؤشر ١٦-١٠-١ وبوصفها الوكالة القيّمة أو المؤتمنة على تقديم التقارير على المستوى العالمي بشأن المؤشر ١٦-١٠-٢. وستعمل اليونسكو على تعزيز الانتفاع الشامل والميسور بالإنترنت (الغاية ج من الهدف ٩ للتنمية المستدامة)، من خلال مساهمتها النشطة في لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية المستدامة وتعزيز عملية وضع السياسات وبناء القدرات.

كما تعزز اليونسكو الإطار المفاهيمي لعالمية الإنترنت من خلال تنفيذ المبادئ الأربعة التي تقوم عليها هذه العالمية والتي تدعم الأنشطة المتعلقة بحوكمة الإنترنت، وهي أن تكون قائمة على حقوق الإنسان، ومفتوحة، ومتاحة للجميع، وتغذيها المشاركة المتعددة الأطراف. وما فتئت المعرفة تمثل عاملاً اساسياً لتحقيق التنمية البشرية. ويعد الابتكار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التعلم والمشاركة المتكافئة في التنمية المجتمعية أمراً أساسياً لتحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة، الذي يدعو إلى إتاحة التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وفرص التعلم مدى الحياة، على أن يشمل ذلك الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشاً.

ويُبرز التقدم المحرز في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والترابط المتزايد فيما بين مجتمعات المعرفة أهمية الإبداع والتجديد - من خلال اعتماد نهج قائم على «الحلول المفتوحة» - في تمكين أفراد المجتمع وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي للجميع. وبغية ترسيخ الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في مجتمعاتهم، سيعمل برنامج المعلومات والاتصال على تمكين الشباب في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الشابات، من خلال تزويدهم بالمهارات الرفيعة المستوى والثقة اللازمة لتطوير وتعزيز وبيع التطبيقات النقالة التي تحل القضايا المحلية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتوفر فرص عمل ذاتية النمو وقابلة للاستمرار في صناعة الاتصالات المتنقلة / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الغاية ٢ من الهدف ١٠).

ويتيح هذا النهج لليونسكو دعم الدول الأعضاء في خفض نسبة الشباب العاطلين عن العمل أو غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب (الغاية ٦ من الهدف ٨).

وتعمل اليونسكو أيضاً على تعزيز أنشطة التوعية وإدارة المعرفة لضمان الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار المتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ (الغاية ٣ من الهدف ١٣ واتفاق باريس). وترفد هذا العمل الأنشطة الرامية إلى جعل وسائل الإعلام حرة ومستقلة وتعددية ومتنوعة، وتقديم معلومات وتقارير عن تغير المناخ وحماية البيئة، وكذلك من خلال التطبيقات العلمية التشاركية للمواطنين.

وأخيراً، يدعم قطاع اليونسكو للاتصال والمعلومات الدول الأعضاء في مجال صون التراث الثقافي العالمي (الغاية ٤ من الهدف ١١) مع التركيز على التراث الوثائقي من خلال برنامج ذاكرة العالم. كما يساهم قطاع الاتصال والمعلومات بإذكاء الوعي بأهمية صون التراث الوثائقي، بما في ذلك التراث رقمي، ونشره وإتاحة فرص الانتفاع به بوصفه من الأصول الثمينة التي تملكها البشرية وتعبيراً عن ثراء الشعوب والثقافات وتنوعها.

إن التزامنا الجماعي بالأهداف العالمية السبعة عشر هو أفضل ضمان لأن تتنعم كافة الأمم والشعوب بفوائد عالمنا الحديث وليس فقط القلة المتميزة. وترمي هذه الأهداف إلى خدمة مصالح كل امرأة ورجل وطفل على كوكبنا. وهذا يعني أن تحقيق هذه الأهداف أمر متروك لنا جميعاً. وسعينا على هذا الطريق لا بد أن يُترجم إلى حركة دولية يتجمَّع فيها الناس حول قضية مشتركة على نطاق عالمي. وأعتقد أن اليونسكو، من خلال خبرتها المتخصصة في مجال التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات، مؤهلة لدعم البلدان في تحقيق هذه الأهداف العالمية وجعلها حقيقة واقعة للجميع.

Forest Whitaker
مبعوث اليونسكو الخاص من أجل السلام والمصالحة،
وداعية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

فريق عمل اليونسكو الخاص المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
http://en.unesco.org/sdgs

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

أهداف
التنمية
المستدامة